بلاغ إخباري

خلال الفترة الممتدة ما بين 29 أبريل و 03 ماي، أجرى وفد عن وزارة العدل المغربية زيارة لجمهورية كازاخستان بالعاصمة أستانا Astana من أجل استكمال المفاوضات بشأن مشاريع اتفاقيات التعاون القضائي في المادتين الجنائية والمدنية، كما تم تدارس مشروع مذكرة تفاهم بين وزارتي العدل المغربية والكازاخستانية.

فيما يخص الشق الجنائي، تم استكمال أشغال الجولة الثانية من المفاوضات بين الطرفين حول مشاريع اتفاقيات ثنائية للتعاون القضائي في مجال نقل المحكوم عليهم، وتسليم المجرمين، والمساعدة القضائية المتبادلة في الميدان الجنائي بين البلدين، والتي سبق عقدها بمدينة الرباط شهر أكتوبر من السنة الماضية. فبعد تبادل عبارات الترحيب، وفي جو يعكس مستوى العلاقات الثنائية بين المملكة المغربية وجمهورية كازاخستان، شرع الجانبان في تدارس مشاريع الاتفاقيات، وعمل خبراء الوفدين على تبادل وتقريب وجهات النظر، والتفاوض بشأن مضامين المقتضيات التي بقيت موضوع تشاور خلال الجولة الأولى، ليكلل لقاء الجانبين بالتوافق على الصيغ النهائية لنصوص مشاريع الاتفاقيات المذكورة، في انتظار التوقيع عليها. واختتمت أشغال المفاوضات بتبادل الإشادة والتقدير لقاء ما أبداه خبراء البلدين من تفهم وسعة صدر ساعدا على تحقيق الأهداف المرجوة من هذا الاجتماع.

وبخصوص الشق المدني، تم الانتهاء من أشغال الجولة الأولى من المفاوضات حول مشروع اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية، بحيث تدارس الطرفان الجوانب المتعلقة بالمساعدة القضائية وتحديد السلط المركزية على صعيد البلدين كما تم التطرق إلى النقاط التي تخص الاعتراف بالأحكام وتنفيذها وكذا اختصاص المحاكم الوطنية، في أفق استكمال المفاوضات بشأن الجوانب الأخرى فور توصل وزارة العدل الكازاخستانية بملاحظات القطاعات الأخرى المعنية، وخلال الاجتماع تم التوافق على عقد جولة ثانية من المفاوضات بالعاصمة الرباط خلال بداية الشهر القادم من أجل استكمال تدارس الجوانب التي بقيت عالقة، في أفق عرض الاتفاقية المذكورة للتوقيع.

كما تم تدارس مشروع مذكرة تفاهم بين وزارتي العدل بالمملكة المغربية وجمهورية كازاخستان، همت أساسا تبادل التشريعات والخبرات في مجال المساعدة القضائية ومسك السجلات التجارية والوسائل البديلة لحل المنازعات التجارية الدولية، وكذا تبادل الخبرات فيما يتعلق بتنظيم المهن القانونية والقضائية، بحيث توافق الطرفان على الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم، لتصير جاهزة للتوقيع فور توصلهم بها عبر القنوات الدبلوماسية. وقد تبادل الطرفان عبارات التقدير والامتنان وأكدا على ضرورة تعزيز علاقات التعاون القضائي بين البلدين، كما أجريت هذه المفاوضات في جو ساده التفاهم والاحترام.

هذا وقد كان الوفد المغربي مكونا من السيد **هشام ملاطي**، مدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة، والسيد **رشيد وظيفي**، مدير الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية؛ والسيد إلياس مسترح، منتدب قضائي مكلف بمشاريع اتفاقيات التعاون القضائي الدولي في الميدان الجنائي؛ ثم السيد أيوب قدوري، منتدب قضائي مكلف بالتعاون الدولي في الميدان المدني.